عنوان البحث (دور البرلمان الانكليزي زمن ال ستيوارت)

(The role of the English Parliament during the Stuartera)

الباحث: عبدالمحسن عبد الامير ابراهيم العكله
جامعة كربلاء _مركز الدراسات الاستراتيجية
abdulmohsin.a@uokerbala.edu.iq

الملخص

شهد عهد آل ستيوارت في إنجلترا كان فترة من الصراعات المتكررة بين الملك والبرلمان، وتغيرات سياسية واجتماعية كبيرة. امتدت هذه الفترة من عام 1603 حتى عام 1714 بوفاة الملكة آن ،ان السمة الأبرز لهذه الفترة هو الصراع بين الملك والبرلمان اذ سعى الملوك من آل ستيوارت إلى تعزيز سلطتهم المطلقة، بينما سعى البرلمان إلى حماية حقوقه وحريات المواطنين الانكليز، اما الامر الاخر فهو الحروب الأهلية الإنجليزية في منتصف القرن السابع عشر، والتي انتهت بقطع رأس الملك تشارل الأول واستيلاء أوليفر كرومويل على السلطة ،وكانت الثورة المجيدة في نهاية القرن السابع عشر، التي أدت الى مخاوف من عودة الكاثوليكية إلى السلطة والتي أسفرت عن عزل جيمس الثاني وتولي ماري الثانية للعرش فضلا عن تأسيس النظام الملكي الدستوري الذي قلص من سلطة الملك ووسع صلاحيات البرلمان.

الكلمات المفتاحية(البرلمان ، ستيوارت، الملك)

Abstract

The Stuart period in England was a period of frequent conflict between the king and parliament, and major political and social changes. This period extended from 1603 to 1714 with the death of Queen Anne. The most prominent feature of this period was the conflict between the king and parliament, as the Stuart kings sought to strengthen their absolute power, while parliament sought to protect its rights and the liberties of English citizens. The other issue was the English Civil Wars in the mid-seventeenth century, which ended with the beheading of King Charles I and the seizure of power by Oliver Cromwell. The Glorious Revolution at the end of the seventeenth century, which led to fears of a return to Catholicism, resulted in the deposition of James II and the

accession of Mary II to the throne, in addition to the establishment of a constitutional monarchy that reduced the power of the king and expanded the powers of parliament

Keywords (Parliament, Stuart, King)

المقدمة

ظهرت بدايات التقدم والازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي في انجلترا في عهد ال تيودور، لاسيما في عهد الملكة اليزابث الأولى (Elizabeth I (1558_1603، إلا أن ذلك لم يستمر لفترات طويلاً، فبعد وفاة الملكة تولى ملك اسكتلندا جيمس السادس ابن (ماري ستيوارت) الحكم في إنجلترا، باسم جيمس الأول James1 1625_1903، ووحد تحت حكمه عرش مملكة اسكتلندا وانجلترا، كان جيمس الأول يؤمن بسياسة التفويض الإلهي والحق المطلق في الحكم ولو على حساب الشعب ومصالحه الشخصية لذلك لم يهتم بالتعرف على طباع الشعب الذي يحكمه، وعارض اي محاولة تهدف للحد من حقوقه في الحكم والسيطرة على انكلترا، ونبذ السياسة التي اتبعها اسلافه الـ تيودور عندما اشركوا البرلمان في المسائل الداخلية والخارجة.

جاءت اهمية الموضوع من خلال ان محور العملية السياسية في تلك المدة هو البرلمان والدور البارز الذي لعبه في تشريع القوانين ودعم ورفض ملوك ال ستيوارت اما اسباب اختيار الموضوع فلان تلك المدة كانت مهمة جدا للمهتم بتلك الدراسة واحداثها غيرت الكثير من معالم انكلترا سياسيا واجتماعيا تناول البحث مقدمة وثلاث مباحث جاء المبحث الاول بعنوان الصراع بين ملوك ال ستيوارت والبرلمان وجاء المبحث الثاني برلمان الملك شارل الاول وتناولت في المبحث الثالث برلمان الملك جيمس الثاني

المبحث الاول

الصراع بين ملوك ال ستيوارت والبرلمان

اولا // أسباب الصراع

1_ الانفراد بالسلطة :_ كان الصراع الرئيسي يدور حول توزيع السلطة بين الملك والبرلمان الانكليزي فبينما كان الملك يسعى إلى الحفاظ على سلطته المطلقة على البلاد ، كان البرلمان يسعى إلى تقليص هذه السلطة وزيادة نفوذه في اتخاذ القرارات السياسية ومشاركة الملك فيها وعدم انفراده باتخاذ القرارات فكثير ما نجد ان الملك انفرد بالسلطة باتخاذ بعض القرارات[1] .

2_ مشكلة المال والضرائب:_ كان الملك الانكليزي يسعى دائما للحصول على الأموال باي طريقة كانت من اجل تمويل المشاريع الحكومية والحروب وهذا الامر من أبرز نقاط الخلاف بين الملك والبرلمان فالملك كان بحاجة مستمرة إلى الأموال، وكان يلجأ إلى البرلمان دائما للموافقة على فرض الضرائب الجديدة، إلا أن البرلمان كان يرفض في كثير من الأحيان الموافقة على هذه الضرائب، لأنها كانت تفرض على اصحاب الحرف والمصانع وتثقل من كاهل المواطن الانكليزي فضلا عن ان البرلمان اراد ان تعطي ضمانات بأن هذه الأموال لن تستخدم بشكل تعسفي او شخصي للملك [2].

3_الحريات وحق التعبير : كان البرلمان يدافع دائما عن حقوق وحريات المواطنين، بينما كان الملك يسعى إلى الحفاظ على سلطته المطلقة، فكان البرلمان يطالب بوضع قيود على سلطة الملك وعدم استخدام سلطة الملك مقابل تحديد حريات المواطنين ويجب حماية حقوق المواطنين في حرية التعبير والاجتماع[3].

4_عامل الدين: كان للدين دورًا هامًا في بعض الصراعات، خاصة في إنجلترا. فكان هناك اختلاف في وجهات النظر حول دور الكنيسة وعلاقتها بالدولة وما لها وما عليها ، مما أدى إلى صراعات دينية وسياسية في آن واحد

ثانيا // النتائج المترتبة على هذا الصراع

- ❖ تطور النظام البرلماني: أدى الصراع القائم بين الملك والبرلمان إلى تطور النظام البرلماني وتقويض سلطة الملك المطلقة على البرلمان.
- ❖ حماية الحريات: أسهم الصراع في حماية حقوق وحريات المواطنين والشعب الإنكليزي وتطوير مفهوم الدستور والنظام البرلماني الديمقراطي .
- ❖ تأسيس نظام سياسي مستقر: أدى الانتصار النهائي للبرلمان على الملك والحكومات في العديد من الدول إلى تأسيس نظام سياسي أكثر استقرارًا وديمقراطية.
- ❖ الثورات والحروب الأهلية: في بعض الحالات، أدى تفاقم الصراع بين الملك والبرلمان إلى اندلاع ثورات وحروب أهلية، كما حدث في إنجلترا خلال الحرب الأهلية الإنجليزية.

ثالثا // صراع الملك جيمس الاول مع البرلمان

كانت بداية الصراع بين الملك جيمس الاول والبرلمان ضد الحكم المطلق ومن اجل تقوية السلطة البرلمانية ،واصر البرلمان على تقويض سلطة الملك وتوسع سلطته البرلمان وازداد اصرار الملك بهذا الامر ماديا ازداد الصراع بين الملك والبرلمان لان الاخير رفض استحصال الاموال التي يريدها الملك ،هذا الامر ادى الى نشوب صراع اضطر الملك على اثرها الى تعطيل جلسات البرلمان ثم جاء بعد ذلك الى حل البرلمان[4]

منح البرلمان في عام 1605حق بعض اعانات للملك ورفض الملك هذه الاعانات مدعيا اتها غير كافية وارد الملك ان تكون هناك اعانات ورسوم اضافية يلازم موافقة البرلمان وقدم الملك الى المحكمة في البت بالأمر الذي وافق الملك بأخذ الاموال وقد رفض البرلمان هذا الامر وتوترت العلاقات بين الملك والبرلمان ،لقد اراد الملك ان يحكم بالقانون كمحاولة لإرضاء البرلمان[5]

استمر الملك بالضغط على البرلمان من اجل استحصال الاموال فاستخدم الملك جيمس الاول ما يسمى ببيع الألقاب ففي عام 1611 استخدم الملك صلاحياته في منح الألقاب مقابل اموال فمصلا منح لقب البارونيت بدفع اموال ما تعادل 080,1 جنية استرليني ويمكن للمرآه ان تحصل على لقب بارون مقابل 5000 جنية استرليني ويمنح لقب الفيكونت الى أي شخص مقابل دفع اموال 10000 جنية استرليني ويمنح لقب ايرل الى أي شخص مقابل دفع اموال 20000جنية استرليني[6]

هذه القرارات جعلت من مستشارين الملك يرفضون هكذا قرارات ولهذا نجد ان الملك تقسه بدء بأخذ دور الوزير نفسه الامر الذي اضطر فيه الملك الى استدعاء البرلمان الذي بعرف ببرلمان المضاف عام 1614وفشل هذا البرلمان بفرض ضرائب واموال الامر الذي اغضب الملك مما ادى الى حلة [7]

رابعا //حكم الملك بدون برلمان لمدة سبعة سنوات

بدأت الخلافات تتضح مع الموسم البرلماني الثالث في تشرين الثاني1606، أثر رفض مجلس العموم الموافقة على إقامة تجارة حرة مع اسكتلندا، الأمر الذي أزعج الملك وأجل عقد البرلمان لمدة سنتين. وذلك يؤكد أن البرلمان في مجلسيه لم يكونا على أتفاق دائم في القضايا التي يتعاملان فيها، فقد كان مجلس اللوردات أكثر اتفاقاً مع الملك من مجلس العموم[8]، وفي عام 1609 دعا الملك جيمس الأول البرلمان بمجلسيه للانعقاد ولكن مجلس العموم لم يعر الملك اهتماماً ولم يستمع لطلباته، لذلك قرر الملك تعليق البرلمان، وفي عام 1614 دعا الملك البرلمان الى الانعقاد لإقرار فرض ضرائب جديدة، إلا أن مجلس العموم الذي كان أكثر كراهية للبلاط الملكي، رفض ذلك مما دفع الملك الى حل البرلمان بعد شهرين

من انعقاده ولذلك أطلق عليه البرلمان الفاشل او البرلمان الفاسد Addled Parliament، وجمد عمله للمدة ما بين(1614-1621)[9].

اتبع الملك جيمس الأول سياسة أوربية سلميه، وتفادي الدخول في الحروب الأوربية ولا سيما حرب الثلاثين عام (1618-1648)Thirty Years War، إلا أن تلك السياسة لم تكن موفقه لاسيما عندما قرر عقد الصلح مع اسبانيا عام 1604، بسبب عدم أدراكه للأوضاع السياسية بين البلدين، كما حرم بلاده من الاستفادة من الإتجار مع المستعمرات الإسبانية في العالم الجديد[10].

لم يتعظ الملك من ذلك بل عمل على تقوية أواصر العلاقة مع أسبانيا بدرجة أكبر ، إذ قــرر عام 1614تزويج ابنه الأمير شارل الاول (1600-1649/1625-1649)Charles I من الأميرة الإسبانية دونا ماريا Donna Maria ابنة فيليب الثالث (1578-1621)Philip III ملك اسبانيا، معتقداً أن المصارة السياسية تلك ستمكنهما من إيقاف اندلاع الحروب في القارة الأوربية، وكان كلاهما يهدفان من هذا المشروع تحقيق غاياتهما، فملك اسبانيا كان يرغب في إن يوقف ملك انكلترا تنفيذ القوانين ضد الكاثوليك [11].

أصبحت مسألة المصاهرة السياسية متوافق عليها تقريبا عام 1623، إذ تمكن بوكنغهام والأمير شارل أقناع الملك بالسفر الى إسبانيا لإتمام اتفاقية الزواج إلا أن ذلك لم يتم، ففي هذا الوقت أصبح فيليب الرابع Philip IV(1605-1665/1621-1665) ملكاً لأسبانيا، كما أن الأميرة الاسبانية لم تكن راغبه بالزواج من الأمير شارل لأنه بروتستانتي، وكان القسس والوزراء الاسبان لا يقبلون بوقوع الزواج، ما لم تتحول انكلترا إلى بلد كاثوليكي، إضافة إلى إن الاسبان كانوا يريدون أن تبقى الأميرة الاسبانية سنة واحدة في اسبانيا بعد الزواج، لينفذ الملك جيمس الأول وعوده بإلغاء القوانين ضد الكاثوليك الانكليز. إلا أن الأخير لم ينفذ طلبات الإسبان، وعاد شارل وبوكنغهام إلى انكلترا في حالة غضب بعد أن قطعت المحادثات، مع تهديد اسبانيا بالحرب. إلا أن وفاته في 27 اذار 1625، واعتلاء ولده شارل الأول العرش أدت الى تأجيل المنازلة الإنكليزية – الإسبانية[12].

لم يكتف جيمس الاول بالاحتجاج على البرلمان اذا دفعه احتجاج اعضاء البرلمان الى ارسال اعلان ((**لا احد يجرؤ من الان فصاعدا على التدخل في أي مسالة متعلقة بشؤون المملكة ونحت نعد انفستا أحرر وقادرين على انزال العقاب باي عضو مخالف لتعليماتنا في البرلمان**))[13]

رد البرلمان على اعلان الملك في 1621/12/18 جاء فيه ((**ان الحريات والامتيازات التي يتمتع بها اعضاء البرلمان حقوق قديمة وثابته في وجودها وهي ارث الشعب الانكليزي ،،،ونت حق أي عضو برلمان إنكليزي**

)) هذا الامر استفز الملك جيمس الامر الذي دفعة لتمزيق الاعتراض بيده وحل البرلمان للمرة الرابعة في 1624/2/12 ولم يسمح بتشكيل أي برلمان حتى وفاته [14].

المبحث الثاني // برلمان الملك شارل الاول

اعتلى الملك شارل الأول العرش في إنكلترا بمارس 1625. وخلال فترة حكمه (1625–1649) استمر في فرض و تحصيل الرسوم الجمركية، المعروفة باسم الرسوم الجمركية (بأوزان الطن والرطل)، وبموجب الامتياز الملكي استمر هذا على الرغم من أن البرلمان صوت في عام 1625، ضد هذا القانون القديم ، على أنه لا يمكن تحصيل هذه الإيرادات إلا لمدة عام واحد وقد انقضى هذا العام وعلى الملك ايقاف هذه التبرعات[15] .

1626 حاول الملك شارل الأولفي عام 1626 أيضًا جمع الأموال دون موافقات البرلمان من خلال اعطاء المملكة قرض قسري من النبلاء وملاك الأراضي، الامر الذي ادى الى اعتراض الكثير من اعضاء البرلمان فاتخذ الملك قرارات بشأنهم منها سجن دون محاكمة عددًا من اعضاء البرلمان الذين رفضوا دفعه[16].

أرغم البرلمان الملك تشال الاول في عام1628 على الموافقة على عريضة الحقوق(ملتمس الحقوق) كشرط مسبق لمنح أي ضرائب في المستقبل تفرض على المواطنين . وقد طالبت هذه العريضة بتسوية شكاوى البرلمان ضد الضرائب غير البرلمانية التي فرضها الملك وسجن المعترضين عليها دون محاكمة، بالإضافة إلى عدم قانونية الأحكام العرفية والإيواء القسري ومع ذلك، حرص الملك على تسجيل العريضة بطريقة تجعل الشكوك تحوم حول قوتها كقانون فقد مُنحت بمن من قبل الملك ، وليس "بموجب الحق الذي جاء له الاعضاء [17].

قد أثار هذا القرار، وغيره من القرارات المتغطرسة التي اتخذها شارل الاول فيما بتعلق بتعيين الأساقفة ورجال الدين، غضب بعض الأعضاء البرلمان الأقل اعتدالاً في مجلس العموم. ففي العاشر من مارس/آذار 1629،

عندما حاول رئيس مجلس العموم السير (جون فينش) تأجيل الجلسة بناءً على أمر الملك، أرغمه ثلاثة أعضاء . السير (جون إليوت، ودينزيل هولز، وبنجامين فالنتين) على الجلوس على كرسيه، في حين أقر مجلس العموم عدداً من الاقتراحات ضد الإجراءات الأخيرة التي اتخذها الملك بما يتعلق بمسالة تعين رجال الدين. فذكر رئيس مجلس العموم فينش مبرراً لتصرفاته "أنا لست أقل من خادم الملك لأنني خادمك" وقد أوضح هذا المعضلة التي بدأ الأعضاء المعتدلون في مجلس العموم يجدون أنفسهم فيها منذ هذه الفترة فصاعداً لقد غضب شارل الأول وقام بحل البرلمان في نفس اليوم ولم يقم

بدعوة البرلمان مرة أخرى لمدة 11 عامًا، مما أوضح عدم رغبته في التعامل مع البرلمان واعتقاده أن الامتياز الملكي يسمح له بالحكم وجمع الأموال دون البرلمان[18].

بعد مرور أحد عشر عامًا على حل البرلمان بعد الخلافات المحيطة بفرض ضريبة والباوند والدين في برلمان اضطر شارل الأول في ايلول /1628 إلى استدعاء البرلمان مرة أخرى نتيجة لفشله في سحق التمرد في اسكتلندا. لكنه وجد أن البرلمان القصير في مايو 1640 غير مستعد لمنح الإمدادات بالسرعة التي كان يأملها. ومع ذلك، ثبت أن قرار حله ومحاربة الاسكتلنديين بدون تمويل برلماني كان مضللاً، حيث تركتهم المواجهة الثانية منتصرين واضحين، واضطر شارل إلى استدعاء برلمان جديد للانعقاد في نوفمبر، ليصبح البرلمان الطويل سيئ السمعة والذي لم يتم حله نهائيًا حتى عام 1660[19] .

لم يكن شارل الأول في موقف يسمح له بمقاومة مطالب الإصلاحيين داخل البرلمان في الفترة من عام 1640 إلى عام 1641، فاضطر إلى قبول إدانة وإعدام وزيره الرئيسي، إيرل سترافورد، والموافقة على سلسلة من القوانين التي أدخلت تغييرات على مؤسسات الدولة، واشترطت عقد البرلمانات كل ثلاث سنوات، وأصرت على أنه لا يجوز حل البرلمان دون موافقته. ولكن شارل وجد القوة السياسية اللازمة لرسم خط فاصل أمام المطالبات بالتدخل في السيطرة على البرلمان، وساعد إصلاح الكنيسة في تقسيم وحدة الإصلاحيين داخل البرلمان. وكانت النتيجة اندلاع الحرب الأهلية في عام 1642[20].

بعد هزيمة الملك على يد جيش برلماني قوي حديثاً، ظل البرلمان منقسماً بسبب التوترات الدينية والتهديدات التي تشكلها الآراء الدينية والطموح السياسي وقوة ضباط الجيش. وفي عام 1648، أطاح انقلاب عسكري، عُرف باسم "تطهير الكبرياء"، بالبرلمان الطويل الذي قرر مواصلة المفاوضات مع الملك، تاركاً مجموعة أصغر من الأعضاء، أطلق عليهم لقب "برلمان الرومب". وأعدم الرومب الملك في يناير/كانون الثاني 1649 وأعلن الجمهورية، ولكن الجيش الذي قاده كرومويل أطاح به في أبريل/نيسان 1653[21].

كان كرومويل حريصًا على إضفاء الشرعية على حكمه وتدجينه من خلال البرلمانات، لكن علاقته بمن دعاهم إلى الوجود كانت تردد صدى، في بعض النواحي، علاقة شارل الأول. كان البرلمان الذي اجتمع في يوليو 1653، عبارة عن جمعية معينة، وسخر منها كثيرًا بسبب أعضائها المتواضعين نسبيًا، وتم حلها من قبل الأعضاء وضباط الجيش الذين ساهموا في إنشاء دستور جديد، أداة الحكم، في ديسمبر 1653. كانت صحة وتفاصيل الأداة محل

نقاش كبير من قبل البرلمان الجديد في عام 1654؛ اقترح برلمان الحماية الثاني في تموز/ 1656تسوية دستورية جديدة[22]،

بعد وفاة كروميل في سبتمبر/أيلول 1658، واستبداله بابنه ريتشارد، تعطلت عملية تشكيل البرلمان الجديد على يد الجمهوريين والملكيين. وأزاح ضباط الجيش حكومة ريتشارد كروميل وبرلمانه جانباً، وسعوا هم أنفسهم إلى اكتساب بعض الشرعية من خلال النظر إلى البرلمان المتخلف، الذي أعيد تشكيله في مايو/أيار 1659. ومهدت العلاقة العاصفة بين البرلمان المتخلف والجيش، وتفكك الجيش نفسه في نهاية عام 1659، الطريق أمام الجنرال مونك لاحتلال لندن، واستعادة أعضاء البرلمان الطويل "المنعزلين"، والإشراف على الانتخابات الحرة لبرلمان المؤتمر في عام 1660، والذي استجاب في مايو/أيار من ذلك العام لخطاب الملك شارل الثاني في المنفى باستعادة النظام الملكي[23]

عندما اجتمع البرلمان في مارس 1660، كان لا يزال هناك بعض الشك حول الإجراء الذي سيتخذه لتسوية البلاد، وما هو النفوذ الذي قد يتمتع به الجيش تحت قيادة الجنرال مونك. ومع ذلك، قرر البرلمان بسرعة أن حكومة البلاد يجب أن تكون من قبل "الملك واللوردات ومجلس العموم". وعلى الرغم من محاولات المشيخيين البارزين، فقد فشل البرلمان في المطالبة بفرض قيود على السلطات الملكية من النوع الذي تمت مناقشته بين البرلمان وتشارل الأول في أواخر أربعينيات القرن السابع عشر. كان الضغط لتحقيق تسوية سريعة كبيرًا جدًا، وبحلول نهاية مايو 1660 كان شارل الثاني قد عاد إلى لندن وبدء عهد الملك شار الثاني بإصدار العفو عن جميع المعارضون من البرلمانين باستثنا الذين وافقوا على اعدام والده وكلف البرلمان بقضية تسوية الخلافات على الاراضي والممتلكات التي سيطرت علبها قادة الثورة [24].اصدر البرلمان قانونا الغى فيه الحقوق الاقطاعية التي سنها الملوك السابقين من ال ستيوارت

اولا // القوانين التي قرها البرلمان

1_ قانون الاختبار

قانون الاختبار الإنجليزي (Test Act) هو قانون الذي أصدره البرلمان الإنجليزي عام 1673. وكان الهدف الرئيسي من هذا القانون هو حصر الوظائف الحكومية والعسكرية الإنكليزية بأتباع المذهب الأنجليكاني ، اقتضى هذا القانون ان على كل شخص يرغب في شغل منصب حكومي أو التجنيد في الجيش أن يؤدي قسماً يؤكد فيه اعتناقه للمذهب الأنجليكاني الإنكليزي وقد فرض على جميع الموظفين التابعين للدولة الاتباع والولاء الى الكنيسة

الأجليكانية بالإضافة الى اعطاء حرية تعين التابعين لغير هذه الكنيسة ومنحهم وضائف ادارية واشترط القانون ابعاد الكاثوليك من عضوية مجلس العموم واللوردات بعد ان ارجع الى انكلترا مع عودة الملكية[25].

وكان من اهم سباب اصدار هذا القانون هو الحفاظ على الهوية الوطنية لإنكلترا من خلال ضمان أن يشغل المناصب الحساسة في الدولة أشخاص يؤمنون بالمذهب الرسمي للبلاد الذي اقره الملك للبلاد بالإضافة الى الاستبعاد السياسي للمعارضين السياسيين للتيار الحاكم والملك ، وخاصة الكاثوليك والبروتستانت غير الأنجليكان، من المشاركة في الحياة السياسية .اما الامر الاخير فهو تعزيز الوحدة الدينية اذ كان من المأمول أن يساهم هذا القانون في تعزيز الوحدة الدينية في إنجلترا من خلال جعل المذهب الأنجليكاني هو المذهب الرسمي للدولة والمجتمع في عموم البلاد[26] .

وكان لهذا القانون اثر كبير في استبعاد فئات كبيرة من المجتمع الإنجليزي، مثل الكاثوليك والبروتستانت غير الأنجليكان، من المشاركة في الحياة الوظيفية العامة لإنكلترا ، بالإضافة الى ان القانون زاد من التوتر الديني في إنجلترا، وفاقم الانقسامات بين مختلف الطوائف المسيحية اذ لجأ الكثير من الأشخاص إلى التحايل على القانون من خلال أداء القسم المطلوب بشكل شكلي دون أن يكونوا مقتنعين به[27] .

وتمكن الملك شارل الثاني وبمساعدة الطبقة الارستقراطية من فرض على البيورتان التكيف والانسجام مع الكنيسة الأنغليكانية فيما بعد وقد تم إلغاء قانون الاختبار الإنجليزي عام 1828، وذلك بعد ضغوط شعبية واسعة واعترافًا بحقوق جميع المواطنين في المشاركة في الحياة العامة بغض النظر عن معتقداتهم الدينية[28].

2_ قانون الانسجام

هو القانون الذي أصدره البرلمان الانكليزي عام 1662 ويعني بانسجام البيوريتان مع الكاثوليك وان كانت بطريقة الاجبار اما المنشقون فقد ابعدوا عن وضائفهم بالقوة واجبروا على الابتعاد عن مراكز المدن "قانون الانسجام" هو مصطلح واسع يمكن تفسيره بعدة طرق، اعتمادًا على السياق الذي يستخدم فيه. بشكل عام، يشير إلى فكرة وجود نظام أو توازن أو تناسق أساسي يحكم الكون والطبيعة والحياة[29]

2_قانون الخمسة اميال

قانون الخمسة أميال (Five Mile Act) هو قانون إنجليزي صدر عام 1665، وكان جزءًا من سلسلة القوانين التي تهدف إلى تقييد حرية الممارسات الدينية غير الأنجليكانية في إنجلترا.

كان الهدف الأساسي لهذا القانون تضييق الخناق على المعارضين وعزل المعارضين السياسيين للتيار الحاكم، وخاصة الكاثوليك والبروتستانت غير الأنجليكان، ومنعهم من التأثير على المجتمع الانكليزي بأفكارهم[30].

بالإضافة الى ان القانون سعى إلى حماية مكانة الكنيسة الأنجليكانية ككنيسة رسمية للدولة، ومنع انتشار المعتقدات الدينية الأخرى من البروتستانت والكاثوليك والحفاظ على وحدة القرار الإنجليزي واعتبر ان هذا القانون ضروري للحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد [31]

اما الهدف الاخر والاهم فقد منع القانون أي شخص سبق له شغل منصب كاهن أو معلم أو مدرس جامعي في كنيسة غير الأنجليكانية من الاقتراب لمسافة خمسة أميال من أي مدينة أو بلدة سوق أو مكان يعقد فيه اجتماع عام دون الحصول على تصريح خاص[32].

اما الهدف الاخير فقد حظر القانون على أي شخص سبق له شغل هذه المناصب أن يعقد أي اجتماع ديني يضم أكثر من عدد معين من الأشخاص تم إلغاء قانون الخمسة أميال، مثل العديد من القوانين المقيدة للحريات الدينية، في القرن التاسع عشر، وذلك مع تزايد المطالب بالمساواة الدينية وحرية العبادة[33].

ثانيا // البرلمان الانكليزي زمن شارل الثاني

ان اهم دور للبرلمان زمن الملك شار الثاني هو صدور مجموعة من القوانين التي تخص البلاد وقد عرفت هذه القوانين بقانون كلارندون Clarendon Act كان قانون كلارندون عبارة عن مجموعة من أربعة قوانين قانونية صدرت في عهد الملك تشار الثاني بين عامي 1661 و1665 والتي أعادت بشكل فعال سيادة الكنيسة الأنجليكانية بعد فترة حكم كروميل، وأنهت التسامح مع الديانات المعارضة الاخرى[34].

سُمي القانون باسم إدوارد هايد، إيرل كلارندون الأول، الذي كان مستشارًا قانونيًا للملك تشارل الثاني، وقد نفذ كلارندون القوانين على الرغم من معارضته الشخصية للعديد من أحكام القانون ولم يكن يملك قناعة كافيه في تطبيقها [35].

قانون الشركات (1661)

نص القانون الأول من قانون كلارندون، المعروف باسم قانون الشركات لعام 1661، على أنه لا يجوز انتخاب أي شخص قانونيًا لمنصب سلطة داخل مدينة أو شركة ما لم يكن قد تناول القربان المقدس وفقًا لطقوس كنيسة إنجلترا. وقد أدى هذا فعليًا إلى تهميش العديد من غير المطابقين من المجال السياسي وكان هذا القانون الأول

من القوانين الأربعة التي تشكل قانون كلارندون يتطلب من جميع المسؤولين البلديين القربان المقدس الأنجليكانية، ورفض رسميًا الرابطة المقدسة والعهد لعام 1643. وكان تأثير هذا القانون هو استبعاد غير المطابقين من المناصب العامة، وقد منع غير الأنجليكان من تولي المناصب البلدية كان القانون الأول، قانون الشركات ، يهدف إلى الحد من النفوذ السياسي للمنشقين من خلال منعهم من تولي المناصب المدنية[36].

قانون التوحيد1662

جعل هذا القانون الثاني استخدام كتاب الصلاة المشتركة إلزاميًا في الخدمة الدينية وقد رفض ما يزيد عن 2000 رجل دين الامتثال لهذا القانون، وأُجبروا على الاستقالة من معيشتهم.كان الهدف الرئيسي لهذا القانون هو استعادة الاستقرار الديني بعد اضطرابات الفترة التي سبقت استعادة الملكية، وقد سعت الحكومة إلى استعادة الاستقرار الديني وتوحيد البلاد تحت كنيسة واحدة اما الهدف الاخر فهو القضاء على الانقسامات اذ كان هناك انقسام كبير بين أنصار الكنيسة الأنجليكانية والمشيخية والبوريتانيين والهدف الاخر هو القانون إلى القضاء على هذه الانقسامات وفرض شكل واحد من العبادة بالإضافة الى تعزيز سلطة الملك وكان هذا القانون جزءًا من جهود الملك تشارل الثاني لتعزيز سلطته ومركزية الحكومة[37].

فرض القانون استخدام كتاب الصلاة المشتركة في جميع الكنائس، مما يعني توحيد طقوس العبادة والالتزام بالطقوس وقد ألزم القانون جميع رجال الدين بالالتزام بالطقوس والأساليب المحددة في كتاب الصلاة المشتركة،اما ما يخص فرض العقوبات على المخالفين فقد نص القانون على كل من يخالف أحكامه، بصدر بحقة الحرمان من الوظائف الدينية والغرامات والسجن[38].

كان لهذا القانون اثر واضح في طرد الآلاف من رجال الدين من كنائسهم لرفضهم الالتزام بأحكامه إلا أن القانون زاد من الانقسامات الدينية في إنجلترا، ودفع بالعديد من البروتستانت إلى الهجرة إلى المستعمرات الأمريكية وقد عزز القانون من سلطة الكنيسة الأنجليكانية وجعلها الكنيسة الرسمية للدولة ويعتبر قانون التوحيد 1662 نقطة تحول مهمة في تاريخ الكنيسة الإنجليزية. فقد شكل هوية الكنيسة الأنجليكانية الحديثة وترك إرثًا من الانقسام والنقاش حول طبيعة الكنيسة والعلاقة بين الدولة والدين[39].

قانون الاجتماعات الدينية (1664)

حظر هذا القانون الاجتماعات الدينية (اجتماع للعبادة غير المصرح بها) التي تضم أكثر من خمسة أشخاص ليسوا أعضاء في كنيسة انكلترا وكان الغرض من ذلك منع الجماعات الدينية المعارضة من الاجتماع[40]

كان هذا القانون جزءًا من قانون كلارندون ، الذي سُمي على اسم إدوارد هايد، إيرل كلارندون الأول ، والذي كان يهدف إلى تثبيط عدم المطابقة وتعزيز موقف الكنيسة الرسمية ،وقد فضل سياسة التسامح الأكبر تجاه المنشقين في انكلترا، أدت هذه السياسة إلى إخلاء العديد من الأشخاص عن رعاياهم بدلاً من الخضوع للسلطات الأسقفية الجديدة وكما غادر القساوسة من ابرشياتهم وفعلت الجماعات أيضًا متبعة قساوستها القدامى، لقد تم التخفيف إلى حد ما من تطبيق قانون كلارندون، على الأقل فيما يتعلق بالبروتستانت، من خلال الإعلان الملكي للتساهل الذي أصدره تشارل الثاني في عام 1672، والذي علق تنفيذ القوانين الجزائية وسمح بإنشاء عدد معين من الكنائس غير المطابقة وتعيين موظفين فيها، مع خضوع القساوسة للموافقة الملكية. تم إلغاء قانون المجمع رسميًا في عام 1689 على الرغم من انتهاء صلاحيته افتراضيًا في عام 1667 [41]

قانون الخمسة أميال عام (1665)

قانون الخمسة أميال (Five Mile Act) هو قانون إنجليزي صدر عام 1665، وكان جزءًا من سلسلة القوانين التي تهدف إلى تقييد حرية الممارسات الدينية غير الأنجليكانية في إنجلترا وكان هذا القانون الأخير من قانون كلارندون يستهدف القساوسة غير المطابقين، الذين مُنعوا من الاقتراب لمسافة خمسة أميال من البلدات المدمجة أو مكان إقامتهم السابق. كما مُنعوا من التدريس في المدارس. ولم يتم إلغاء هذا القانون حتى عام 1812[42].

لقد أنهى قانون كلارندون فعليًا أي احتمال للجمع بين الكنيسة الأنجليكانية والمخالفين تحت راية دينية واجتماعية واحدة. كانت الديانات في بريطانيا مستقطبة بشكل عميق، وكان التعصب الديني سمة دائمة للحياة البريطانية على الأقل في القرن التالي[43].

كان الهدف الأساسي من هذا القانون هو عزل المعارضين السياسيين للتيار الحاكم، وخاصة الكاثوليك والبروتستانت غير الأنجليكان، ومنعهم من التأثير على المجتمع بالإضافة الى حماية الكنيسة الأنجليكانية وعدها كنيسة رسمية للدولة، ومنع انتشار المعتقدات الدينية الأخرى والمناهضة لها وقد زعم صناع القرار أن هذا القانون ضروري للحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد[44]

منع القانون أي شخص سبق له شغل منصب كاهن أو مدرس او استاذ جامعي في كنيسة غير الأنجليكانية من الاقتراب لمسافة خمسة أميال من أي مدينة أو بلدة سوق أو مكان يعقد فيه اجتماع عام دون الحصول على تصريح خاص او استثناء .وحظر القانون على أي شخص سبق له شغل هذه المناصب أن يعقد أي اجتماع ديني يضم أكثر من عدد معين من الأشخاص والتي حددت ب(خمسة) اشخاص[45]

وقد تم إلغاء قانون الخمسة أميال، مثل العديد من القوانين المقيدة للحريات الدينية، في القرن التاسع عشر، وذلك مع تزايد المطالب بالمساواة الدينية وحرية العبادة[46].

المبحث الثالث // برلمان الملك جيمس الثاني

كان جيمس الثاني ملك كاثوليكيا متعصبا عمل جاهدا للإرجاع الكاثوليكية بشكل كبير لتحل محل الديانة الجديدة ولهذا كان البرلمان يرى ان وجود جبمس كملك لإنكلترا يجب ان يناقش داخل البرلمان . فقد اقترح اعضاء البرلمان صدور ما يسمى بلائحة الحرمان بحق الملك [47].

نوقش هذا المقترح داخل البرلمان الانكليزي وقد انقسم اعضاء البرلمان الى قسمين احدهم عارض الحرمان والاخر وافق هذا القرار وهذا الاختلاف هو البذرة الاولى للوجود والانقسام الحزبي فانصار البيوريتان هم من ايدوا الحرمان وعرفوا ب الهويج (Whigs) اما المحافظون هم من ايدوا بقاء الملك ورفضوا الحرمان واغلبهم من رجال الدين والنبلاء والاعبان وقد عرفوا بحزب التوري (Tories)[48]

اصبح جيمس على عرش انكلترا واثبت عدم جدارته بثقة البرلمان فقد اصدر قرارا عرف ب(التسامح الديني) الذي بموجبة الغيت القوانين المناهضة للكاثوليك واهمها الحق في تولي المناصب القيادية في الجيش [49]

برلمان جيمس الثاني كان فترة مضطربة في التاريخ الإنجليزي، شهدت صراعاً حاداً بين الملكية والبرلمان، وانتهى بالإطاحة بالملك جيمس الثاني في الثورة المجيدة عام 1688. [50]

اولا // أسباب التوتر بين الملك جيمس الثاني والبرلمان

كانت هناك عدة اسباب للصراع الذي دار بين الملك والبرلمان يمكن اجمالها بما يلي [51]:_

- سياسة التسامح الديني: ان أصدر الملك جيمس الثاني عدة قوانين للتسامح الديني، والتي شملت الكاثوليك والبروتستانت غير الأنجليكان رغم ما كان هذا الأمر إيجابياً بالنسبة لبعض الفئات، إلا أنه أثار مخاوف البروتستانت الذين رأوا فيه تهديداً لهيمنتهم والسلطة التي يتمتعون بها وكان معظمهم اعضاء في البرلمان .
- تعيين الكاثوليك في المناصب الحكومية مهمة : قام جيمس الثاني بتعيين العديد من الكاثوليك في مناصب حكومية عليا، مما زاد من مخاوف البرلمان من أن يكون هناك مؤامرة لإعادة إدخال الكاثوليكية واعتبر البروتستانت ان هذا الامر هو تحدي لهم .

- تدخل الملك في شؤون التعليم والمدارس: حاول الملك جيمس الثاني التدخل في شؤون الجامعات الإنجليزية، وتعيين كاثوليك في مناصب أكاديمية، مما أثار غضب البروتستانت واستحدث بعض البرامج التعليمية الجديدة وهذا ما زاد من توتر العلاقة مع البرلمان واعتبر الاخير ان مثل هذه الامور هي خاصة بقرارات برلمانية تخص البلاد .
- رفض البرلمان لسياسات الملك: وكنتيجة لما جاء من اسباب صراع رفض البرلمان بشكل متكرر سياسات الملك جيمس الثاني، مما أدى إلى توترات متزايدة بين الطرفين ومستمر .

ثانيا //نتائج صراع الملك مع البرلمان[52]

1 _ وكانت من نتائج الصراع المتصاعد بين الملك جيمس الثاني والبرلمان إلى ثورة والتي عرفت ب الثورة المجيدة عام 1688، والتي أسفرت عن عزل جيمس الثاني وتولي وليام الثالث وماري الثاني العرش الانكليزي

2_ شكلت الثورة المجيدة نقطة تحول في التاريخ الإنجليزي، حيث أدت إلى تأسيس النظام الملكي الدستوري، الذي يحد من سلطة الملك ويمنح البرلمان صلاحيات واسعة وبهذا ميزت سلطت الملك عن سلطة البرلمان وعرف كل منهما الواجبات والحقوق بعد هذه الثورة

3 _ ادى الصراع بين الملك والبرلمان الى تعزيز الحريات الدينية والاجتماعية التي جاءت بها الثورة المجيدة في إنجلترا، ووضع حد للاضطهاد الديني في انكلترا وبدءا ممارسة الحقوق بأكثر حرية مما كانت علية في السابق

المبحث الثالث //برلمان الملكة ماري الثانية

تولّت الملكة ماري الثانية الحكم الإنجليزي بالاشتراك مع زوجها وليام الثالث من هولندا بعد الثورة المجيدة عام 1688، والتي أطاحت بالملك الكاثوليكي جيمس الثاني سلميا دون اراقة دماء، وشكلت فترة حكم ماري ووليام بداية عهد جديد في تاريخ إنجلترا، اذ تم ترسيخ أسس النظام الملكي الدستوري بعد ان اعلن البرلمان الإنكليزي تنصيب ماري حاكمة على بريطانيا [53]

اولا /انجازات الرئيسية لبرلمان ماري الثانية[54]

- ✓ إقرار قانون التسامح الديني : اذ سمح هذا القانون بالعبادة العامة للبروتستانت غير الأنجليكان وممارسة حقوقهم وطقوسهم الدينة بحرية ، مما وضع حداً للاضطهاد الديني.
- ✓ تحديد دور الملك تجاه الدستور : حدد قانون الحقوق الذب اقره البرلمان دور الملك وألزمه بالعمل وفقاً للقوانين التي يقرها البرلمان في ما بعد .
- ✓ تعزيز استقلال القضاء الانكليزي : ساهم البرلمان في تعزيز استقلال القضاء الانجليزي ، وحماية المواطنين من التعسف والاضطهاد
- ✓ تطوير الاقتصاد الانجليزي : اتخذ البرلمان إجراءات جديدة لدعم الاقتصاد وتشجيع التجارة والصناعة الداخلية والخارجية

ثانيا/أهمية برلمان ماري الثانية[55]

- تثبيت الاسس التي جاءت بها الثورة المجيدة: كان برلمان الملكة ماري الثانية له دور حاسم وكبير في تثبيت مكتسبات الثورة المجيدة 1668، وحماية الحقوق والحريات التي جاءت بها .
- إقرار قانون الحقوق والحريات: أقر البرلمان في عهد الملكة ماري ووليام قانون الحقوق (Bill of Rights) عام 1689، والذي حدد صلاحيات الملك وحقوق البرلمان والشعب، وأصبح وثيقة أساسية في النظام السياسي الانكليزي.
- تأسيس نظام حكم ملكي دستوري: ساهم برلمان ماري الثانية في تأسيس نظام ملكي دستوري قوي، اذ أصبح الملك خاضعاً للقانون والبرلمان، ولا يمكنه اتخاذ أي قرارات دون موافقة البرلمان نفسه.
- تعزيز الحريات الدينية: عمل البرلمان على تعزيز الحريات الدينية في انكلترا، وضمان حرية العبادة وممارسة الطقوس لجميع المواطنين، بغض النظر عن دينهم وانتماءاتهم.
- تطوير النظام السياسي الانكليزي: شهدت فترة حكم الملكة ماري ووليام تطوراً كبيراً في النظام السياسي الإنجليزي، اذ تم تقوية دور البرلمان وزيادة مشاركة الشعب في الحياة السياسي والمشاركة في الانتخابات والبرلمان

ثالثا /برلمان الملكة آن ستيوارت

الملكة آن ستيوارت، آخر ملوك سلالة ستيوارت في إنجلترا، اذ حكمت البلاد في فترة انتقالية حاسمة امتدت من عام 1702 حتى وفاتها عام 1714. اذ شهد عهدها أحداثًا تاريخية بارزة ومهمة، أبرزها اتحاد مملكتي إنجلترا واسكتلندا لتشكيل مملكة بريطانيا . لعب البرلمان خلال هذه المدة دورًا حاسمًا في صياغة مستقبل البلاد[56].

رابعا /التحديات التي واجهت البرلمان

- ❖ كانت مسألة الخلافة الملكية بعد وفاة الملكة آن ستيوارت تشكل تحديًا كبيرًا، اذ لم يكن هناك وريث واضح للعرش. مما أدى هذا إلى صراعات سياسية وحزبية بعد عهد ال ستيوارت[57].
- ❖ واجهت بريطانيا تحديات اقتصادية كبيرة، مثل الديون المتراكمة نتيجة الحروب والبذخ في ومن شارل الاول والثاني وجيمس الثاني ، مما وضع ضغوطًا على البرلمان لإيجاد حلول جذرية[58].
- ❖ شهدت بعض المناطق في بريطانيا اضطرابات داخلية، مما استدعى تدخل البرلمان للحفاظ على الاستقرار باتخاذه بعض القرارات[59].

خامسا /أهمية البرلمان في عهد الملكة آن ستيوارت[60]

1. اتحاد مملكتي إنجلترا واسكتلندا:_ كان البرلمان هو الجهة المسؤولة عن إقرار قوانين الاتحاد التي وحدت المملكتين في عام 1707. هذا الاتحاد شكل نقطة تحول في تاريخ انكلترا، ووضع الأساس الاول لإمبراطورية بريطانية .
2. تعزيز سلطة البرلمان: استمر تعزيز سلطة البرلمان على حساب سلطة الملك وتقويتها، وهو اتجاه بدأ في عهد اباء الملكة آن. وبات البرلمان أكثر تأثيرًا في صنع القرار السياسي الانكليزي، وأصبح للملك دور شكلي أكثر منه دور فعال.
3. تطور النظام الحزبي في انكلترا: شهد عهد الملكة آن تطورًا واضحا للنظام الحزبي في بريطانيا، اذ ظهرت الأحزاب السياسية بشكل أكثر تنظيمًا وبدأت تتنافس على السلطة وتدخل الانتخابات.
4. الحروب الأوروبية: شاركت بريطانيا في العديد من الحروب الأوروبية داخل القارة وخارجها خلال عهد الملكة آن، وكان البرلمان يلعب دورًا حاسمًا وواضح في تحديد السياسة الخارجية وتخصيص الأموال للحروب

الخاتمة

اهم النتائج التي تم التوصل اليها هي

1. الصراع على السلطة: كان الصراع على السلطة بين ملوك ال ستيوارت والبرلمان هو المحرك الرئيسي للأحداث في هذه المدة، اذ سعى الملوك إلى تعزيز سلطتهم المطلقة، بينما سعى البرلمان إلى حماية حقوق وحريات الشعب كافة .
2. الحروب الأهلية والثورة المجيدة: أدت هذه الصراعات إلى أحداث تاريخية بارزة مثل الحروب الأهلية الإنجليزية والثورة المجيدة، والتي شكلت نقطة تحول في تاريخ بريطانيا.

3. تأسيس النظام الملكي الدستوري في انجلترا: كانت الثورة المجيدة هي النقطة الفارقة التي أدت إلى تأسيس نظام ملكي دستوري، اذ أصبح البرلمان هو الجهة الأكثر قوة في اتخاذ القرارات السياسية الانكليزية.
4. تعزيز الحقوق والحريات للمواطنين: تم وضع قيود على سلطة الملك وحماية حقوق الأفراد، مما شكل الأساس للديمقراطية في انكلترا.
5. تطوير النظام الحزبي الانكليزي: ظهرت الأحزاب السياسية وتنافس على السلطة، مما ساهم في تنويع الآراء وتوسيع المشاركة السياسية.
6. باختصار، يمكن القول إن برلمان آل ستيوارت لعب دورًا حاسمًا في تشكيل النظام السياسي في بريطانيا. فمن خلال صراعه المستمر مع الملك، تمكن البرلمان من تعزيز سلطته وحماية حقوق الشعب، مما مهد الطريق لتأسيس نظام ديمقراطي مستقر.

الهوامش

(1) Courtenay Ilbert , parliament its History constitution and practice, Great Britain , 1950 , P.12.

(2) Edward Jenks , M.A. , B.C.L. , A short History of English Law , London, 1920 , p.18

(3) زينب عصمت راشد، تاريخ اوربا الحديث من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر ،الجزء الاول ،دار الفكر العربي ،القاهرة ،ص 219

(4) باسم كسار كظم ،الاوضاع السياسية الدينية في انكلترا اثناء عهد الملك جيمس الاول (1603–1625)، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ،العدد(65) ،الجزء(2) ،جامعة المثنى ،كلية التربية الاساسية .ص431.

(5) نور الدين حاطوم ،تاريخ القرن السابع عشر في اوربه، دار الفكر، الطبعة الاولى ،1986،سوريا ،دمشق ص 284.

(6) عبد الفتاح ابو علية واسماعيل احمد ياغي ،تاريخ اوربا الحديث والمعاصر،،دار المريخ، الرياض السعودية، الطبعة الثالثة ، 1993،ص 136

(7) باسم كسار كظم، المصدر السابق ،ص 432

(8) Edward Jenks , M.A., Op.Cit, p35

(9) Micheal Macdonagh , The Pageant of Parliament , Vol.II , London , 1921 , p251

(10) Joanna Innes and Nicholas Rogers , polities and Government 1700–1840, The Cambridge .Urban History of Britain , Vol.2 , United Kingdom , 2000 , p.52

(11) J.H. Morgan K.C. , The rise of parliamentary Government , Universal History of the World , Vol.6 , London ,N–D, P.3658

() Courtenay Ilbert, op.cit, p29[12]

() Joanna Innes, Op.Cit,P.60 [13]

([14]) J.H. Morgan K.C, Op.Cit,P.3661

() Micheal Macdonagh Op.Cit, p259[15]

([16]) E.B.Fryda and Wdward Miller , History studies of the English parliament, vol.2 , Great Britain, 1970 , p.312

()[17] نور الدين حاطوم، المصدر السابق ،ص 290.

() Joanna Innes, Op.Cit,P65[18]

() Courtenay Ilbert, op.cit, p35[19]

() J.H. Morgan K.C, Op.Cit,P.3666[20]

([21]) Joyce Lee Malcolm, The Earl of Bedford's Notes of the short parliament of 1640, Bulletin of the institute of historical Research,(vol. 3), London, 1980, pp.258-260

() E.B.Fryda and Wdward Miller, Op.Cit,P318,[22]

() Edward Jenks , M.A., op.cit, p39[23]

([24]) Daivd C. Douglas , English history Documents , Vol.11 , 1783-1832 , London , 1959 , p.334

() Joyce Lee Malcolm, Op.Cit,P267[25]

() Ibid , p269[26]

()[27] جفري برون ،تاريخ اوربا الحديث ،ترجمة على المرزوقي ،المكتبة الاهلية ، الاردن، الطبعة الاولى ،2006، ص279

() E.B.Fryda and Wdward Miller, Op.Cit,P319[28]

() J.H. Morgan K.C, Op.Cit,P.3671[29]

() Joyce Lee Malcolm, Op.Cit,P269[30]

() Joanna Innes, Op.Cit,P70[31]

() Daivd C. Douglas, Op.Cit,P340[32]

() Edward Jenks , M.A., op.cit, p41[33]

() E.B.Fryda and Wdward Miller, Op.Cit,P324[34]

() Ibid , p329[35]

() Micheal Macdonagh Op.Cit, p261[36]

() Joyce Lee Malcolm, Op.Cit,P271[37]

() Daivd C. Douglas, Op.Cit,P345[38]

()[39] شوقي الجمل وعبدالله عبدالرزاق ،تاريخ اوربا من عصر النهضة الى الحرب الباردة، المكتب المصري للمطبوعات ،القاهرة،2000،ص 69-70

()[40]المصدر نفسة 72

() Edward Jenks , M.A., op.cit, p44[41]

() Daivd C. Douglas, Op.Cit,P348[42]

() J.H. Morgan K.C, Op.Cit,P.3678[43]

() Joyce Lee Malcolm, Op.Cit,P275[44]

() Courtenay Ilbert, op.cit, p47[45]

() Ibid , p50[46]

() Joanna Innes, Op.Cit,P.79[47]

() Daivd C. Douglas, Op.Cit,P350[48]

() E.B.Fryda and Wdward Miller, Op.Cit,P329[49]

() Edward Jenks , M.A., op.cit, p48[50]

() Ibid , p50[51]

() Joyce Lee Malcolm, Op.Cit,P280[52]

()[53] اشرف صالح محمد سيد ،اصول التاريخ الاوربي الحديث ،الطبعة الالكترونية الاولى ،دار ناشري للنشر الالكتروني ،الكويت ،2009، ص163.

() Joyce Lee Malcolm, Op.Cit,P285[54]

() Daivd C. Douglas, Op.Cit,P358[55]

() Ibid , p359[56]

() J.H. Morgan K.C, Op.Cit,P.3681[57]

() Joyce Lee Malcolm, Op.Cit,P289[59]

() Edward Jenks , M.A Op.Cit, p58[60]

المصادر

اولا:_ الكتب باللغة الانكليزية

1_ Courtenay Ilbert , parliament its History constitution and practice, Great Britain , 1950

2_ Edward Jenks , M.A. , B.C.L. , A short History of English Law , London, 1920

3_ Micheal Macdonagh , The Pageant of Parliament , Vol.II , London , 1921

4_ Joanna Innes and Nicholas Rogers , polities and Government 1700-1840, The Cambridge Urban History of Britain , Vol.2 , United Kingdom , 2000

5_ J.H. Morgan K.C. , The rise of parliamentary Government , Universal History of the World , Vol.6 , London ,N-D

6_ E.B.Fryda and Wdward Miller , History studies of the English parliament, vol.2 , Great Britain, 1970

7_ E.B.Fryda and Wdward Miller , History studies of the English parliament, vol.2 , Great Britain, 1970

8_ Joyce Lee Malcolm, The Earl of Bedford's Notes of the short parliament of 1640, Bulletin of the institute of historical Research,(vol. 3), London, 1980

9_ Daivd C. Douglas , English history Documents , Vol.11 , 1783-1832 , London , 1959

ثانيا:_ الكتب العربية والمعربة

1_ زينب عصمت راشد، تاريخ اوربا الحديث من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر ،الجزء الاول ،دار الفكر العربي ،القاهرة

2_ باسم كسار كظم ،الاوضاع السياسية الدينية في انكلترا اثناء عهد الملك جيمس الاول (1603-1625)، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ،العدد(65) ،الجزء(2) ،جامعة المثنى ،كلية التربية الاساسية

3_ نور الدين حاطوم ،تاريخ القرن السابع عشر في اوربه، دار الفكر، الطبعة الاولى ،1986،سوريا ،دمشق

4_ عبد الفتاح ابو علية واسماعيل احمد ياغي ،تاريخ اوربا الحديث والمعاصر ،دار المريخ، الرياض السعودية، الطبعة الثالثة ، 1993

5_ جفري برون ،تاريخ اوربا الحديث ،ترجمة على المرزوقي ،المكتبة الاهلية ، الاردن، الطبعة الاولى ،2006

6_ شوقي الجمل وعبدالله عبدالرزاق ،تاريخ اوربا من عصر النهضة الى الحرب الباردة، المكتب المصري للمطبوعات ،القاهرة

7_ اشرف صالح محمد سيد ،اصول التاريخ الاوربي الحديث ،الطبعة الالكترونية الاولى ،دار ناشري للنشر الالكتروني ،الكويت ،2009